محليات

ضبط براميل مازوت للبيع في السوق السوداء بريف حمص

حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص رامي اليوسف لـ«الوطن» أن عناصر حماية المستهلك ضبطت ٥ براميل وعدداً من البيدونات المملوءة بمادة المازوت المعدة للبيع في السوق السوداء بأسعار مرتفعة، وصادرت كمية ٧١٠ لترات من المازوت في مغسلين للسيارات في ريف حمص.

وأوضح اليوسف أن الدوريات الجوالة لعناصر المديرية ضبطت مساء أمس برميلي مازوت وعدداً من البيدونات المملوءة بكمية تزيد على ٢٩٠ لتراً من مادة المازوت ضمن مغسل للسيارات في بلدة قطينة بريف حمص الجنوبي، يستخدمها المخالف للاتجار بالمادة وبيعها بسعر زائد في السوق السوداء، حيث تم تنظيم الضبط التمويني اللازم بحق صاحب المغسل المخالف وتمت مصادرة كامل الكمية والأدوات المستخدمة أصولاً.

وأضاف أنه وخلال إحدى الجولات الرقابية المفاجئة لعناصر حماية المستهلك تم ضبط ٣ براميل وعدة غالونات أخرى مملوءة بما يزيد على كمية ٤٢٠ لتراً من مادة المازوت في مغسل للسيارات موجود بمحطة وقود «متوقفة عن العمل» تقع على تحويله حمص – طرطوس بهدف الاتجار بالمادة وبيعها بسعر، حيث تمت مصادرة كامل الكمية ومضخة يدوية والأدوات المستخدمة أصولاً وتنظيم الضبوط اللازم بحق صاحب المنشأة المخالف وتقديمه إلى القضاء المختص، مبيناً أنه حالياً يتم انتظار انتهاء التحقيقات الأولية لمعرفة مصدر هذه الكميات من المازوت المخالفة لملاحقة كل من يقوم بالتلاعب والاتجار بها سواء محطة أو غيرها.

بدوره أكد رئيس دائرة حماية المستهلك بالمديرية بسام مشعل للوطن أن عناصر المديرية نظموا خلال جولاتهم على الأسواق والفعاليات التجارية يوم أمس ١٤ ضبطاً، وضبطوا كميات كبيرة من المواد الغذائية التي تحتوي على حشرات وقوارض ومخلفاتها في أحد مستودعات المواد الغذائية في حي الإنشاءات بالمدينة ، لافتا إلى أنه تم ضبط كمية كبيرة من مادة السميد تقدر بما يزيد على /١٠٠٠/ كغ وتحتوي في ضمنها على حشرات وقوارض ومخلفاتها، وكمية تزيد على /٣٠٠/ كغ من مادة الرز المنتهية الصلاحية، بالإضافة لضبط بعض المواد الغذائية التالفة بسبب القوارض والحشرات ضمن المستودع، مشيراً إلى أنه تم تنظيم الضبط التمويني اللازم بحق صاحب المستودع المخالف وتمت مصادرة كامل الكمية ليصار إلى إتلافها أصولاً.

وأضاف أنه تم ضبط كمية كبيرة من المواد الإغاثية المقدمة لغايات إنسانية ضمن محل لبيع الأعلاف في حي الخضر وتم تنظيم الضبط التمويني اللازم بحق المخالف ومصادرة كامل الكمية واتخاذ الإجراءات القانونية أصولاً.

باهتمام كبير من الرئيس الأسد.. بداية تشريعية جديدة

بلال لـ«الوطن»: دليل صياغة القوانين يحقق أهدافاً منها إعادة الإعمار

محمد منار حميجو

أكد القاضي في إدارة التشريع في وزارة العدل عمار بلال أن دليل صياغة القوانين والتشريعات الذي انتهت اللجنة الخاصة من وضعه سيكون بداية تشريعية جديدة واقتراب من تحقيق الهدف من التشريع أو القانون نتيجة الصياغة الجيدة، ضارباً مثلاً الحكومة إذا أرادت أن تضع قانوناً خاصاً بإعادة إعمار سيكون أكثر انضباطاً وقدرة على تحقيق المراد منه ومن ثم يجب على المنظومة التشريعية القادمة أن تسهل عملية إعادة الإعمار.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أضاف بلال: هناك اهتمام كبير من الرئيس بشار الأسد بهذا الدليل كما أنه يساعد على تحقيق كل الأهداف وأنه سيتم العمل على تحديث معلوماته وتوسيعه في المرحلة القادمة، موضحاً أنه تم الانتهاء من المرحلة الأولى وحاليا سيتم رفعه إلى مجلس الوزراء لاعتماده وتعميمه على الوزارات ليساعد في وضع القوانين والتشريعات.

وبين بلال أن من القواعد التي وضعها الدليل في الصياغة الاهتمام في الأمور الشكلية للقانون أو للصكوك التشريعية في التسميات، موضحاً أنه يجب التمييز بين المرسوم التنظيمي والتشريعي والقانون والمرسوم والقرار وكذلك الحال بين الدستور والقوانين والمعاهدات وهو ما يسمى بديهيات العمل القانوني.

وأضاف بلال: كما أن الدليل وضع ضوابط متعلقة باللغة القانونية ويجب أن يكون هناك اطلاع على هذه القواعد، ضارباً مثلاً ليس كل من يتكلم اللغة العربية الفصحى بإتقان قادراً على أن يكون صحفياً على الرغم أن أداته اللغة العربية إلا أنه بحاجة إلى إتقان ما يسمى لغة الصحافة وبالتالي يجب على من يضع التشريع أن يكون متقناً للغة القانونية.

وأعرب بلال عن أمله أن يكون هناك مكتب لصياغة القوانين في سورية في المرحلة القادمة، مضيفاً: تحدثنا مع رئيس اللجنة وهو وزير العدل ومع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الدليل سيكون بحاجة إلى تحديث بشكل دائم من منطلق أن العاقل لا يرضى عن عمله إلا إذا كان مغروراً.

ورأى بلال أنه بكل تأكيد هناك حاجة مهمة للدليل ولا يستطيع أي عاقل أن يقول لك إنه لا حاجة إليه وإلا كان العمل مجرد عبث وبالتالي هو مهم ونافع للجميع وبني على قواعد علمية والتي قامت به لجنة مشكلة ومنوعة فيها محامون وقضاة وآخرون لهم باع في كتابة القوانين في البلاد.

وأضاف عمار: في كل دول العالم يكون هناك حكومة لها فكر وإستراتيجية تريد تطبيقها وبالتالي تحتاج إلى المنظومة القانونية وتقوم بذلك من خلال حيازتها على الأغلبية في البرلمان فتصبح بيئة العمل جاهزة لتقديم فكرتها.

وأشار بلال إلى أن الدليل يعطي الضابط صحة العمل وليس التوجه إلى شيء مخصص بعينه وبالتالي سيكون مهم جداً وله دور في إعداد المنظومة التشريعية في المستقبل.

وأنهت اللجنة المخصصة في وضع الدليل الخاص بصياغة التشريعات الإصدار الأول للدليل وسيتم رفعه إلى مجلس الوزراء لاعتماده وتعميمه على الوزارات.

مدارس الأغنياء!!

شكاوى وانتقادات تطول عدداً من المدارس التعليمية الخاصة وأقساطها تتجاوز المليون ليرة

محمد لـ«الوطن»: ٤٦ مخالفة بحق مؤسسات خاصة منذ بداية العام.. وضبط ٩٢ مؤسسة غير مرخصة!

فادي بك الشريف

شكاوى كثيرة وانتقادات طالت عدداً من المدارس الخاصة في مسألة المغالاة في الأقساط وتعمد رفعها كل عام متضمنة مختلف الخدمات المقدمة بما فيها أجور النقل وذلك بلا رادع لتضرب عرض الحائط بأي إجراءات صادرة بحقها.!.

وحسب ما يؤكده عدد من الأهالي لـ«الوطن» فقد لجأت بعض المدارس إلى زيادة أقساط التسجيل تزامناً مع قرب نهاية العام الدراسي دون أي مبررات، وحتى ضوابط محددة للأجور والمستلزمات، على الرغم من مطالبة الوزارة بضرورة الإعلان المسبق عن الأقساط.

وأضاف البعض: فوجئنا بزيادة قسط التسجيل بنحو ٧٥ ألف ليرة سورية، علماً أن القسط السنوي يتجاوز الـ٩٠٠ ألف ليرة، ذلك عدا عن تكلفة فحص القبول الذي يصل إلى ٢٥ ألف ليرة في بعض المدارس، حتى إن عملية القبول في هذه المدارس باتت تحتاج إلى دعم ووساط، وهنا نتحدث عن مرحلة ابتدائية فاقت قيمة أقساطها المرحلة الجامعية.

كما فاقت أقساط عدد كبير من المدارس المليون ليرة سورية ومنها من تجاوز المليون ونصف، علماً أن المادة ٣٧ من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ تنص على ضرورة التزام المؤسسة التعليمية الخاصة في كل عام بإعلام وزارة التربية بالأقساط المدرسية السنوية والمحددة من قبلها وذلك قبل بداية تسجيل الطلاب لكل مرحلة، ومع إعلان الأقساط بشكل بارز في لوحة الإعلانات الخاصة بالمؤسسة متضمنة جميع المستلزمات والخدمات.

وأضاف أحد الأهالي: إن عدداً من المدارس والتي تقدم نفسها تحت توصيف « مدارس نموذجية» لا تتقيد حتى بأعداد طلابها داخل الصفوف، لتفقد بذلك إحدى الميزات التي ينبغي أن تتفرد بها عن التعليم الحكومي!؟ كذلك نفاجأ بمصاريف أخرى غير التي تم دفعها للقسط السنوي، وإحدى المدارس تأخذ ثمن اللباس من الطالب الذي ينبغي عليه لاحقاً دفع ثمن « البيجاما» والتي تصل حدود ١٥ إلى ٢٠ ألفاً.

أما الميزة الأكثر إلحاحاً لدى جميع الأهالي وهي ميزة الاهتمام باللغة فهي وكما يجمع الكثيرون في تراجع نظراً لاهتمام المدارس الخاصة بالشكل وليس المضمون.

وعلى ما يبدو أنها لا تبالي في ظل ضعف الإجراءات الرادعة! الأمر الذي يقتضي الحزم والرقابة، وإلا خسرنا هيبة مدارسنا الحكومية التي بات التعليم فيها يعاني من جميع الجوانب.

وتساءل البعض فيما إذا كانت قيمة هذه الأقساط تعكس فعلاً الخدمات المقدمة من مناهج ومستوى تعليمي وأنشطة ترفيهية ومرافق رياضية؟ وهل فعلاً هذه المدارس لديها تكلفة عالية من رواتب ونفقات إدارية ضخمة تخلق مبررات لهذه الزيادات في الأقساط التي أصبحت تتم بشكل سنوي؟

والسؤال لماذا لا تضع الوزارة تصنيفاً حقيقياً لهذه المدارس ويتم تقييمها بناء على معايير علمية محددة توضع في صفحة الوزارة وعلى ضوءه تحدد تكلفة هذه المدارس التي وضعت لنفسها تصنيفاً لتبني عليه المبالغ التي تطلبها كل عام.

في السياق بين مدير التعليم الخاص في وزارة التربية وائل محمد في حديث خاص لـ«الوطن» أن هناك متابعة مستمرة لواقع المدارس الخاصة، من خلال الجولات الرقابية شبه اليومية.

وكشف محمد عن صدور قرار جديد من وزارة التربية بمنع رفع أقساط المدارس الخاصة، والإبقاء عليها كما كانت خلال العام الفائت، مبيناً أن أي مخالفة أو شكاوى صادرة يتم التدقيق والتحقيق في المدرسة واتخاذ الإجراءات اللازمة والعقوبة المالية وتعويض مقابل الضرر وإعادة الأقساط لمستحقيها.

وأكد مدير التعليم الخاص أن هناك تشديداً على عرض قائمة الأسعار والأقساط في لوحة الإعلانات بشكل واضح، علماً أن عدم التقيد بهذا الأمر يستوجب المخالفة، وفي حال تكرر الإنذار تغلق المدرسة، مضيفاً: في حال هناك رفع للأسعار وتقدم أحدهم بشكوى يتم التدقيق في الأمر، ومحاسبة المدرسة تحت بند «التعويض مقابل الضرر»، مع فرض إعادة المبالغ المستوفاة لمستحقيها.

ولفت محمد إلى أن الأمر بحاجة إلى شكوى مباشرة كي يتم التدقيق والتحقق منها بشكل مثبت، وخاصة أن هناك عدداً كبيراً من المؤسسات الخاصة يصل إلى ٢٧٠٠ مؤسسة بين رياض أطفال ومدارس خاصة ومخابر، علماً أن هناك جولات دورية على المدارس، ولكن في حال الشكوى تكون الجولة موجهة.

وكشف مدير التعليم الخاص أنه تم ضبط ٤٦ مخالفة بحق المؤسسات الخاصة المرخصة، مع ضبط ٩٢ مخالفة لمؤسسات غير مرخصة وذلك منذ بداية العام وحتى تاريخه.

وقال محمد: إن الإنذار الأول يتضمن غرامة ٥٠٠ ألف ليرة بالنسبة للمؤسسات غير المرخصة، وفي حال الإنذار الثاني يضاعف المبلغ وتغلق المؤسسة بعدها، وبالنسبة للمؤسسات المرخصة فإن أي زيادة بأعداد الطلاب عن القدرة الاستيعابية فقد تصل الغرامة إلى كامل المبلغ المسدد على كل طالب زائد، وقد تصل الغرامات إلى ١٠ ملايين وحتى تصل في بعض الحالات إلى ٥٠ مليون ليرة سورية، ناهيك عن وجود إيقاف مؤقت للمؤسسة، والوضع تحت التصرف، وعقوبة الإيقاف الدائم في حال القضايا الكبيرة ومن ضمنها افتتاح مرحلة غير مرخص فيها.. الخ، علماً أن تسلسل العقوبات يؤدي إلى الإغلاق.

مضيفاً: إن ثمن اللباس يعتبر من الخدمات الإضافية، والتي سيتم التدقيق عليها، علماً أن من حق ولي الأمر الاعتراض عليها إن كان السعر مرتفعاً، ولاسيما أن الأمر متفاوت من مدرسة إلى أخرى.

وأوضح محمد أنه يتم التركيز على منهاج اللغة العربية ضمن توجيه من الوزير وعبر زيارات دورية لمختلف المحافظات ولقاء الموجهين، مؤكداً أنه في حال أي تغيير في خطة تدريس المنهاج السوري تغلق المؤسسة فوراً.

- قرار بمنع رفع أقساط المدارس الخاصة والإبقاء عليها كما كانت العام الفائت
- ٢٧٠٠ مؤسسة خاصة بين رياض أطفال ومدارس ومخابر
- الأهالي: ٢٥ ألف ليرة لفحص القبول.. ومصاريف إضافية غير القسط السنوي؟!

ثلاث سنوات والطراطسة ينتظرون المخطط التنظيمي ولا قراراً نهائياً حتى الآن!

طرطوس- محمد حسين

تأخر صدور تعديلات المخطط التنظيمي لمدينة طرطوس وتأخرت معه مصالح الكثير من المواطنين ومنهم المهندسون الذين تقدموا بشكوى لـ«الوطن» بهذا الخصوص فما الأسباب؟ وهل فعلاً تم نقل الملف من وزارة إلى أخرى؟ وأين أصبح هذا الملف؟ وهل هناك بوادر لصدوره قريباً؟

مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان حسن استفاض بالإجابة عن المراحل التي مر بها مشروع تعديلات المخطط التنظيمي للمدينة منذ عام ٢٠١٥ وحتى الآن، قائلاً: صدر قرار مجلس مدينة طرطوس رقم ١٩ في العام ٢٠١٥ المتضمن الموافقة على الإعلان الدوري للمخطط التنظيمي العام لمدينة طرطوس وخلال مدة الإعلان تقدم المواطنون بمجموعة من الاعتراضات وتم إرسالها إلى اللجنة الفنية الإقليمية نتج عنه تعديلات عديدة على المخطط التنظيمي العام ونظام ضابطة البناء المصدق لمدينة طرطوس ومخططها التنظيمي العام.

وتابع حسن: بعد ذلك تم إعداد إضبارة تتضمن جميع التعديلات المقترحة على المخطط التنظيمي العام ونظام ضابطة البناء وفق ما نصت عليه محاضر اللجنة الفنية الإقليمية المنظمة استناداً إلى الإعلانات الدورية والاستثنائية وتم عرضها على المكتب التنفيذي حيث تم تصديقها بموجب قراري المكتب التنفيذي /٦٨٢/ /٦٨٣/ لعام ٢٠١٨. وتم إرسال الإضبارة كاملة مع المرفقات إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان وتم ردها إلى مدينة طرطوس من أجل استدراك بعض الملاحظات ودون تأخير تم استدراك الملاحظات بالشكل المطلوب وإرسالها بالبريد الرسمي إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان في تشرين الأول من العام ٢٠١٨ وبقيت قيد الدراسة فيها إلى أن تم نقل مديرية التخطيط العمراني من وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة والتعديلات قيد الدراسة والتصديق حالياً.

أخيراً

إن هذه التعديلات التي تم إقرارها بموجب قرار مجلس مدينة طرطوس وقرارات المكتب التنفيذي لمجلس محافظة طرطوس بناء على محاضر اللجنة الإقليمية الدورية والاستثنائية هي تعديلات مهمة جداً لمدينة طرطوس وتساهم في تطوير المخطط التنظيمي العام للمدينة، علماً أن عدد رخص البناء على أرض فارغة والممنوحة منذ تاريخ إرسال هذه التعديلات أول مرة في الشهر الثامن وحتى نهاية عام ٢٠١٨ هو ٢٣ رخصة بناء ضمنها رخصتان ضمن المنطقة الصناعية لمدينة طرطوس.

وبلغ عدد رخص البناء على أرض فارغة الممنوحة منذ بداية عام ٢٠١٩ وحتى الوقت الحالي هو ٨ رخص.

وهو عدد قليل جداً بالمقارنة بالسنوات السابقة ولذلك فإن صدور التعديلات المنتظرة سيكون من أهم العوامل في رفد مدينة طرطوس بموارد إضافية تنتج عن رسوم الرخص وتسوية مخالفات بناء ورسوم تحسين ما ينعكس إيجاباً على الواقع الخدمي.

الثروة الحيوانية في السويداء..

الأغنام: ٤٠٠ ألف.. الأبقار: ١١ ألفاً.. الحمام: ١٠ آلاف طير.. الأرانب: ٥١٩٦ والجمال: ١٢٧٣

السويداء- عبير صيموعة

أعاد مدير زراعة السويداء أيهم حامد تناقص أعداد الأغنام على ساحة المحافظة إلى عودة المربين إلى محافظاتهم بعد عودة الأمن والأمان إليها، لافتاً إلى أن أعداد الأبقار ارتفعت في العام الماضي ٢٠١٨ لتصل إلى نحو ١١ ألف رأس، منها ٢٩١١ رأساً غير حلوب و٧٩٢٢ رأساً حلوباً، كما بلغت كمية الحليب المنتج لذات الفترة ٢٤ ألفاً و٤٧٣ طناً من الحليب إضافة إلى ٤٩٩ طناً منتجاً من اللحوم.

وأشار حامد إلى أن أعداد الأبقار خلال السنوات الثلاث الماضية لم يتجاوز ٩ آلاف رأس بينما وصل عدد الأغنام والماعز إلى نحو ٤٠٠ ألف رأس منها ١٦١ ألف رأس تقريباً غير حلوب وحوالي ٣١٣ رأساً حلوباً، موضحاً أن تعدادها فيما مضى لا يتجاوز ٣٦٠ رأساً حيث بلغت كمية الحليب المنتج للعام الماضي حوالي ١٩ ألف طن وكميات اللحم المنتج منها يزيد على ٢٠٠٠ طن، منوهاً بوجود إقبال متزايد على تربية الثروة الحيوانية لأنها تعد مشروعاً اقتصادياً ومصدر رزق للمربين وقد حققت هذه الثروة فعلياً ريعية مادية للمربين وخاصة في ظل الارتفاع غير المسبوق بأسعار اللحوم الحمراء بكل أنواعها.

ومن ناحية ثانية لفت حامد إلى تحصين نحو ٢٧٤٠ رأساً من الأبقار ضد مرض البروسيلا والحمى المالطية وضد مرض الحمى القلاعية عدا عن ذلك فقد تم أيضاً تحصين ٨٦ ألف رأس من الأغنام والماعز من مرض الجدري والحمى القلاعية.

بدورهم طالب مربو الثروة الحيوانية في المحافظة بضرورة زيادة المقنن العلفي وخاصة أن ما يوزع على المربين من مؤسسة الأعلاف لا يكفي أياماً قليلة حيث تأتي مطالبتهم تلك في ظل التحليق اللا مسبوق لأسعار الأعلاف لدى السوق المحلية وتالياً انحسار مساحة المراعي الخضراء جراء وقوع بعضها في مناطق غير آمنة.

ومن ناحية أخرى طالب مربو الطيور بضرورة دعمهم بمستلزمات الإنتاج لضمان استمرارية عملهم وأولها مادة الأعلاف وصولاً إلى مادة المازوت حيث تشير إحصائيات مديرية الزراعة إلى أن أعداد الدجاج الكلي في المحافظة من دجاج (قروي ومداجن) وصل إلى ٤٠٩ آلاف طير منها ٣٦٥ ألف طير منتج، كما وصل عدد طيور الحبش لدى المربين إلى ٢٦٩٣ طيراً وما يزيد على ١٥٠٠ طير من الأوز والبط و١٠ آلاف طير من الحمام، بينما سجلت الإحصائيات وجود ١٢٧٣ رأساً من الجمال و٥١٩٦ من الأرانب لدى المربين.